النهار ١٥-١٠-٢٠١٨

عطية لـ"النهار": التفتيش انطلق في مكافحة الفساد "المجنزر" بالسلاح الأبيض

كلوديت سركيس

واقع الحال مؤلم في استشراء الفساد على ما ينادي به كل المسؤولين، و"المجنزر في مختلف الادارات اللبنانية" على وصف رئيس هيئة التفتيش المركزي القاضي جورج عطية في حديث الى "النهار". والفساد في تعريفه هو "تراكم هدر حقوق الناس وتراكم صمت الناس عن هذا الهدر". ويقول: "نحن في خضم الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد المستشري بالسلاح الابيض". ويشدد على ممارسة دور التفتيش المركزي الرقابي وبلوغه إحالات عدة لموظفين كبار على المساءلة في موازاة تأكيده "نحن لا نستقصد أحداً."

يعمل التفتيش المركزي في ظروف بشرية وتقنية متواضعة. ويقول عطية: "لا يزال ملاك التفتيش المركزي منذ عام ١٩٥٩، والمرسوم الاشتراعي عامذاك نص على ٢٠٠ موظف لدى التفتيش في مقابل حوالى خمسة آلاف موظف عام وقتذاك. اليوم تضاعف عددهم عشرات المرات وكذلك الادارات. فهناك ١٤٠٠ مدرسة رسمية و١١٠٠ بلدية و٢٠٠ مؤسسة عامة ومئة إدارة. هذه الارقام تقريبية لهذا العدد الهائل علينا مراقبته بما تبقى لنا من موظفين منذ عام ١٩٥٩ حتى اليوم وهو حوالى ٢٠ مفتشا تربويا، عشرة مفتشين لكل من الهندسيين، وعشرة للماليين والإداريين، وطبيبين لمراقبة ١٥٠ مستشفى حكوميا، ومهندسين زراعيين لكل ما له علاقة بالبيئة. لذا نحتاج فضلا عن المقدرات البشرية، الى مقدرات تقنية معلوماتية لا تزال بدائية. نفتقر الى workflow السير المعلوماتي للمعاملة، وربطنا المعلوماتي بالادارات ما يسهل مراقبة الدوام، وكذلك ربطنا بالاجهزة المعلوماتية الموجودة في مختلف الوزارات لناحية الصناديق والارقام وسجلات الانجاز الموجودة فيها، ما يخفف الضغط على العدد القليل للمفتشين، الى حاجتنا لملء ملاك عام ١٩٥٩. اخيرا اضيف عشرة مفتشين اداريين حققوا تقدما في العمل. كما فاز بالمباراة ٢٩ مفتشا تربويا تقريبا ننتظر صدور مرسومهم، وأطباء ومهندسين زراعيين. ننتظر الحكومة الجديدة لملء ملاك التفتيش المركزي. امام هذا النقص وظروفنا المتواضعة نجود بالموجود. نفلح بالشوكة. نبحر في خضم الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد المستشري و"المجنزر" في مختلف الادارات اللبنانية بسواعدنا وبالسلاح الابيض الذي هو سلاح الحق والقانون والمساواة. نعمل فقط من اجل تحسين ظروف الخدمة العامة وكيفية تقديمها الى الناس."

لهذه الدرجة وجد التفتيش المركزي الامور "مجنزرة"؟ يجيب عطية: "أعرّف الفساد بانه "تراكم هدر حقوق الناس وتراكم صمت الناس عن هذا الهدر"، الذين تعوّدوا الرضوخ لمن يبتزهم ودفع المال والواسطة. هذه ثقافة للاسف. وهذه هي الجنزرة يقابلها بعض مستغلي مراكزهم، يقابلهم موظفون محترمون كثر يتفانون في عملهم ويؤمنون بانهم يؤدون خدمة عامة."

إبتزاز المواطن

هل توافرت لديكم اسماء مستغلين؟ يؤكد: "نعم. وهم كثر. لدينا معطيات كثيرة عن مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، وعن نمط كيفية إبتزاز المواطنين. هذه الامور قيد المعالجة. نحن نترصدهم لتكون المحاسبة مثبتة. نعمل على توثيق ما نعرفه من معلومات، وملاحقتنا لهم ستكون مجدية لجهة المحاسبة. نعمل لاعادة الحق الى أصحابه، وليس هدفنا الاقتصاص او الثأر من أحد، انما يا ليت بدءا من اليوم يعيد الموظفون الاستقامة في عملهم ويتقون الله والقوانين والانظمة وتكون سلتنا فارغة في تقريرنا نهاية السنة."

هل حققتم خرقاً في طريق إزالة الصدأ؟ يجيب: "طبعا. تمكنّا من ان نصدع الجبل من الفساد. وأعني ما أقول. فمنذ اكتمال عقد هيئة التفتيش قبل اربعة أشهر جرى تغيير نمط العمل. نجول على الادارات يوميا بطرق ممنهجة ووسائل حديثة بمعنى ما نمتلكه من معلومات وتحليلها. وعندما تكثر حيال قسم او شخص او نمط عمل نقوم بالجولة المركزة لمعاينة واقع الحال بعنصر المفاجأة ونضع تقريرا لتتخذ هيئة التفتيش العقوبات المناسبة. ففي جولة على ادارة معينة تبين ان الصناديق ناقصة. وفي الجولة التالية كانت صحيحة. ان الاثر المعنوي لعودة التفتيش المركزي الى الادارة كبير جدا. وهذا مكسب كبير. واستشهد بقول عالم كبير بالادارة في فرنسا: "الادارة هي التي تصنع الاوطان". فحسن الادارة يؤدي الى الحفاظ على المال العام. حسن الادارة المصرفية ادى الى الحفاظ على المال العام وتماسك الاقتصاد. هدفنا ان نعيد قواعد علم الادارة الى الوظيفة العامة."

وماذا حققتم في النتيجة؟ يلفت الى ان "كثيرا من الاموال العامة يمكن توفيرها عندما نحسن تنظيم العمل الاداري. واصدرنا قبل ايام توصية مهمة انطلاقا من ملف إحدى المدارس الرسمية في منطقة غير أساسية حيث تبين هدر في التعاقد مع اساتذة من خارج الملاك على حساب اساتذة في الملاك، ما خلق فائضا وهميا في ساعات التدريس والدفع مرتين. وتكون قيمة الهدر حوالى ٤٠ مليار ليرة سنويا اذا كان هذا حال الف مدرسة من أصل ١٤٠٠ مدرسة رسمية. سنتخذ تدابير قاسية جدا في حال تكرر هذا الامر بالاستناد الى القانون الصادر عام ٢٠٠٠. ومن يتحمل المسؤولية مدير المدرسة ورئيس المنطقة التربوية ومدير الثانوية والنتائج تقع على اموالهم الخاصة. والعقوبة التي تفرضها هيئة التفتيش المركزي تصل الى وقف عن العمل ستة اشهر مع وقف الراتب. وعند جسامة الفعل نحيل الملف على الهيئة العليا للتأديب لصرف المخالف او عزله. وعند هدره المال العام يحال على ديوان المحاسبة او على القضاء عند ارتكابه جرما جزائيا". ويركز على "أهمية توصيات الهيئة الى الادارات العامة. هي ملزمة لانها تتخذ بالاستناد الى تقرير المفتشين ومطالعة كل من المفتش العام ورئيس هيئة التفتيش لتصدر هيئة التفتيش توصية ونتابعها بافادتنا بالتدابير التي اتخذتها في صدد تنفيذها. وعند الامتناع يحاسب المقصر."

مساءلة موظفين كبار

ويكشف رئيس التفتيش المركزي "أن الهيئة احالت ملفات عدة على النيابة العامة التمييزية والهيئة العليا للتأديب وديوان المحاسبة في حق موظفين كبار. وسيتم نشر خلاصة القرارات بهذه الاحالات قريبا على الموقع الالكتروني للتفتيش المركزي. هم رئيس مكتب مساحة وامين سجل عقاري ورئيس مجلس ادارة مصلحة مستقلة ومدير مدرسة رسمية، إضافة الى عقوبات لفظتها هيئة التفتيش المركزي وصلت الى تأخير تدرج ١٨ شهرا في حق رئيس دائرة و١٥ شهرا في حق رئيس مكتب مساحة. ونعمل تباعا على ملفات جديدة ومثقلين بأخرى متراكمة من اربعة أعوام لعدم اجتماع الهيئة السابقة للتفتيش المركزي. ونعمل على تلك العالقة بقراءة جديدة وعلى أساس ان نحكم تنفيذ القانون."

ويؤكد "أن قطار الاصلاح في الادارات العامة إنطلق ونحن في خضمه. لا عوائق امامي أيا يكن المخالف للقانون لان واجباتنا تقضي بترتيب المسؤوليات اللازمة". ويرى ان "ما يميز البلاد المتحضرة عن غيرها هو فقط ثقافة المساءلة عند الضرورة وأن نقبل بالمساءلة في كل حين. وفي المقابل عدم صمت الناس عن إهدار حقوقهم والشكوى ضد من يحرمهم الخدمة العامة . ونحن آذان صاغية لكل شكوى وعبر الخط الساخن. وفكرة قبول المساءلة مهمة جدا مثلما انا قابل للاستجواب إعلاميا. نحن لا نسأل لنستقصد منطقة او طائفة او مذهبا. نحن نقوم بعملنا الرقابي ولا نقصد إلا الفاسد الذي يستغل مركزه .فهذا مهين للناس. وكلنا أمل بكل شخص خيّر في الادارة. نعمل برجاء وأمل حتى لا نلعن الظلام."

تطبيق القانون

كل المسؤولين يقرون بوجود فساد ووضع اقتصادي حرج ؟ يجيب: "الاصلاح الاداري الذي نحن في صدد القيام به هو بذاته يمحو الفساد لاننا لا نحتاج الا الى العودة لتطبيق القوانين. سنطبق المرسومين الاشتراعيين ١١١ و١١٢ الصادرين عام ١٩٥٩ والمتعلقين بانتظام عمل المؤسسات والعمل الوظيفي ضمن إطار الوظيفة العامة واحترام القواعد والصلاحيات المعطاة لكل موظف ومركز واحترام صلاحيات كل مركز، عندذاك يكون التكامل بأبهى صورة لانتظام عمل المؤسسات، وهذا ما نسعى ان نؤمنه كسلطة رقابية على الادارة اللبنانية"، مؤكدا العمل على كتاب مجلس النواب المتعلق باحصاء عدد الموظفين. ويقول ان "الرؤساء الثلاثة وكل الاحزاب والزعامات ينادون بمكافحة الفساد. وهذا بذاته ظرف مؤات ونعمل على تطبيق هذه النيات حيث يجب تطبيقها. وسنرفع التقارير اللازمة الى الرؤساء الثلاثة بنتيجة عملنا. ونفكر بجعلها فصلية. فليعِ كل مسؤول وموظف ان طابخ السم آكله، وفي نهاية المطاف لم يعد لبنان يحتمل واقتصادنا مهدد والانطباع الدولي عنه سلبي."